

Distr.: General
11 December 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون
البند ٢١ (ج) من جدول الأعمال

العولمة والترابط: التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيدة جوليت هاي (نيوزيلندا)

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢١ من جدول الأعمال (انظر A/68/440، الفقرة ٢). وجرى البت في البند الفرعي (ج) في الجلستين ٣٥ و ٤٠، المعقودتين في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة بالموضوع (A/C.2/68/SR.35 و 40).

ثانيا - النظر في مشروع القرارين A/C.2/68/L.35 و A/C.2/68/L.65

٢ - في الجلسة ٣٥، المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل فيجي، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون "التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل" (A/C.2/68/L.35)، فيما يلي نصه:

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في خمسة أجزاء تحت الرمز A/68/440 و Add.1-4.



”إن الجمعية العامة،

”وإذ تشير إلى النتائج التي توصلت إليها جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

”وإذ تؤكد من جديد قرارها ٢٢٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، المعنون ’الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية‘، الذي سلمت فيه بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات إنمائية خاصة،

”وإذ تشير إلى قراراتها ٢٢٣/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢٠٨/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢١٢/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

”وإذ تحيط علماً بالوثائق الختامية للمؤتمرات الدولية بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، التي عُقدت في مدريد في ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، وسان سلفادور في ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وويندهوك في الفترة من ٤ إلى ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وسان خوسيه في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣،

”وإذ تحيط علماً أيضاً بالمؤتمرات الإقليمية بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل التي عُقدت في القاهرة في ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨، ومينسك في ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣، وعمان في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣،

”وإذ تشدد على أن من واجب البلدان المتوسطة الدخل أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها، وأن جهودها الوطنية ينبغي أن تُستكمل ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى توسيع نطاق الفرص الإنمائية المتاحة للبلدان المتوسطة الدخل، مع مراعاة ظروفها الوطنية الخاصة،

”وإذ تشير إلى جميع المبادئ التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادئ القابلية للتنبؤ والشمولية والتدرج، وتؤكد من جديد أهمية تقديم الدعم الاستراتيجي لجميع البلدان المستفيدة من البرامج، بناء على طلب الحكومة الوطنية، من أجل تلبية احتياجاتها الخاصة،

”وإذ تشدد على أن استراتيجيات التعاون الإنمائي للبلدان المتوسطة الدخل ينبغي أن تُكيّف لتناسب مع السياق الخاص لكل منها كي تساعد على حفظ ودعم استمرار إنجازاتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وأن ذلك التعاون ينبغي ألا يكون على حساب المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً،

”وإذ تلاحظ أن المعدلات الوطنية المتوسطة التي تستند إلى معايير من قبيل نصيب الفرد من الدخل لا تعبر دائماً عن الخصائص الفعلية للبلدان المتوسطة الدخل ولا عن احتياجاتها الإنمائية، وإذ تسلم بالتنوع الكبير الذي تتسم به البلدان المتوسطة الدخل،

”وإذ تنوّه بالجهود المبذولة من أجل استعراض معايير التصنيف التي تعتمد عليها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها فيما يخص البلدان المتوسطة الدخل وتعديلها وفقاً للتحديات الإنمائية الخاصة التي تواجهها جميع البلدان النامية،

”وإذ تشير إلى أن رغم التناقض الملحوظ في مستوى الفقر المدقع، فإن البلدان المتوسطة الدخل كمجموعة لا تزال موطناً لنحو ثلثي سكان العالم الذين يعيشون في براثن الفقر، وأنه ينبغي دعم الجهود الرامية إلى التصدي لتلك التحديات لضمان استدامة الإنجازات التي تحققت حتى الآن، بوسائل من بينها دعم التطوير الفعلي لسياسات تعاون شاملة،

”وإذ تسلم بأن المستويات العالية للتفاوت في الدخل تشكل عاملاً أساسياً من عوامل الضعف لدى البلدان المتوسطة الدخل وتقيّد التنمية البشرية في معظم هذه البلدان، وأن النمو الاقتصادي في العديد من البلدان المتوسطة الدخل يلزم أن يحوّل إلى تنمية،

”وإذ تسلم أيضاً بأن على الرغم من الإنجازات التي حققتها البلدان المتوسطة الدخل والجهود التي بذلتها، لا يزال عدد كبير من الناس يعيشون في براثن الفقر ولا تزال أوجه التفاوت قائمة، وبأن من الضروري زيادة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية للحد من أوجه التفاوت تلك،

”وإذ تؤكد أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات خاصة تتعلق بجملة أمور منها خلق فرص العمل، وتنويع وتحويل اقتصاداتها، وإمكانية الحصول على التكنولوجيات والوصول إلى الأسواق الدولية، وتؤكد في هذا الصدد ضرورة استكمال الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى هئية بيئة مؤاتية للتنمية على الصعيد الدولي،

”وإذ تؤكد أيضا أن ثمة حاجة إلى النظر في إمكانية اتباع نهج قائم على سد الفجوات لتحديد أولويات التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل، بما يتفق مع أولوياتها الوطنية، مع مراعاة مختلف الفجوات الهيكلية في مجال القضاء على الفقر وتشمل، من جملة أمور، عدم المساواة، والاستثمار، والوفورات، والإنتاجية، والابتكار، والهيكل الأساسية، والتعليم، والصحة، والبيئة، والهيكل الضريبية، التي تعوق النمو المطرد والمنصف والشامل للجميع،

”وإذ تسلم بما تواجهه البلدان المتوسطة الدخل من تحديات في تحقيق التنمية المستدامة، بمفهومها المتمثل في الإدماج المتوازن لأبعادها الثلاثة في سياساتها وبرامجها الوطنية، مع التركيز على القضاء على الفقر،

”وإذ تسلم أيضا بضرورة التوصل إلى فهم أفضل للطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والفقر، والدور الداعم الهام الذي ينبغي أن تؤديه منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد،

”وإذ تعرب عن القلق العميق إزاء آثار الأزمة الاقتصادية والمالية في البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما في الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وارتفاع مديونية البعض منها،

”١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام؛

”٢ - تسلم بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة على صعيد الجهود التي تبذلها لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتشدد في هذا الصدد على أهمية الدعم الدولي، بمختلف أشكاله، على نحو يتسق جيدا مع الأولويات الوطنية من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل؛

”٣ - تقر بالجهود التي تبذلها عدة بلدان متوسطة الدخل وبالنجاحات التي أحرزتها على مسار القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك بمساهماتها الكبيرة في التنمية والاستقرار الاقتصادي على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

”٤ - تقر بأن المتوسطات الإحصائية التي تستند فقط إلى معايير من قبيل نصيب الفرد من الدخل لا تعكس الخصائص الفعلية والاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل، وتسلم بأن هذا النوع من التصنيف لا يراعي التنوع القائم

فيما بين البلدان المتوسطة الدخل وداخل تلك البلدان، ويتجاهل الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والفقر، وأن هذه المعايير لا تقيس عددا من العوامل مثل التوزيع غير المتكافئ للدخل، ونوعية الحياة، وتلبية الاحتياجات الأساسية؛

”٥ - **تطلب** إلى الأمم المتحدة، في هذا الصدد، إعداد إطار مفاهيمي أقوى وأشمل بشأن التنوع الحالي السائد فيما بين البلدان النامية، بحيث يحافظ على استمرارية الطرائق الحالية للتعاون الإنمائي المتعدد الأطراف مع تلك البلدان، ويشمل الإنصاف، والتنمية البشرية، والتصنيع، والتنمية الاقتصادية، والاستدامة البيئية، لتنظر فيه الجمعية العامة وتعتمده؛

”٦ - **تشدد** على أن تعاون منظومة الأمم المتحدة مع البلدان المستفيدة من البرامج ينبغي أن يسهم، في الأجل الطويل، في التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، في إطار الوجود التدريجي والشامل لمنظومة الأمم المتحدة؛

”٧ - **تسلم** بأن التعاون الموجه إلى البلدان المتوسطة الدخل، التي يتركز فيها ثلثا السكان الفقراء في العالم، يمكن أن يحقق أثرا مضاعفا عن طريق المساهمة إلى حد كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

”٨ - **تؤكد من جديد** الأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتشجع في هذا الصدد الدول الأعضاء، وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، والكيانات الأخرى المعنية التابعة لها، على تعميم تقديم الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بهدف مساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها وتحت إشرافها وقيادتها، على تنمية القدرات لتعزيز فوائده وآثار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق أهدافها الوطنية؛

”٩ - **ترحب** بتضامن البلدان المتوسطة الدخل مع سائر البلدان النامية من أجل دعم جهودها الإنمائية، بما في ذلك في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وتحيط علما بما يُقدم إلى البلدان النامية، وبخاصة إلى أقل البلدان نمواً، من دعم مالي وتقني، ودعم لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات، عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

”١٠ - **تعترف مع التقدير** بأن عدة بلدان ومجموعات بلدان طبقت فعلا مبدأ فتح أسواقها أمام صادرات أقل البلدان نمواً دون إخضاعها للرسوم الجمركية

أو لنظام الحصص، وتدعو الدول الأعضاء من البلدان المتقدمة التي لم تقم بذلك حتى الآن، والدول الأعضاء من البلدان النامية التي أعلنت أن بإمكانها القيام بذلك، إلى فتح أسواقها دون فرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص؛

”١١ - تشدد على ضرورة بذل جهود متواصلة لكفالة قدرة البلدان المتوسطة الدخل على تحمل الديون بهدف تجنب الوقوع في أزمة ديون، وتحقيقا لتلك الغاية، تحيط علما بالجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية لتعزيز ما تقدمه لها من تسهيلات، وتشجع على بذل المزيد منها؛

”١٢ - تعترف بدور الشراكات بين القطاعين العام والخاص بوصفها أداة فعالة للبلدان المتوسطة الدخل والبلدان النامية الأخرى لمواجهة تحديات التنمية المستدامة؛

”١٣ - تدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، إلى مواصلة تعزيز دعمه للجهود الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل من خلال التعاون التقني المحدد الهدف وتوفير الموارد ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، حسب الاقتضاء، مع مراعاة أولوياتها الوطنية وسياساتها الإنمائية؛

”١٤ - تقر بأن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال ضرورية لعدد من البلدان المتوسطة الدخل وأنها تؤدي دورا في مجالات ذات أهداف محددة، مع مراعاة احتياجات هذه البلدان ومواردها المحلية؛

”١٥ - هيب بالمجتمع الدولي أن يواصل اتخاذ تدابير حسنة التوقيت وملائمة ومحددة الهدف لمعالجة الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛

”١٦ - تحت كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وبخاصة الصناديق والبرامج، واللجان الإقليمية، وفقا لولاية كل منها، على تعزيز ما تقدمه من دعم، حسب الاقتضاء، إلى البلدان المتوسطة الدخل، وتحسين التنسيق وتبادل الخبرات مع سائر المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية في هذا الميدان؛

”١٧ - تحت منظومة الأمم المتحدة على تقديم دعم معزز إلى البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك من خلال التعاون التقني وغير ذلك من طرائق المساعدة، مع مراعاة الاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نموا والدعم المقدم لها، بهدف تعزيز قدراتها الوطنية والحد من مواطن ضعفها إزاء العوامل الخارجية؛

”١٨ - تسلم بضرورة مواصلة منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنمائية إلى البلدان المتوسطة الدخل على نحو يتسق مع استراتيجياتها وسياساتها الوطنية، ويستهدف تلبية احتياجاتها الحالية والناشئة، ولا سيما فيما يتعلق بتحديات التنمية المستدامة، ويشمل تقديم المشورة بشأن السياسات وصياغتها، والتعاون التقني وغير ذلك من طرائق تقديم المساعدة، بهدف تعزيز قدراتها الوطنية والحد من مواطن ضعفها إزاء العوامل الخارجية؛

”١٩ - تقرر، في هذا السياق، إنشاء وحدة متخصصة بهدف معالجة التحديات الإنمائية الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ومتابعة تنفيذ هذا القرار ضمن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة؛

”٢٠ - تقرر أيضا أن الوحدة المتخصصة ينبغي أن تعد خطة عمل الأمم المتحدة لتلبية الحاجة إلى إطار استراتيجي للتعاون الإنمائي بين منظومة الأمم المتحدة والبلدان المتوسطة الدخل، وأن تلك الخطة ينبغي أن تقدم إلى الجمعية العامة للنظر فيها بحلول عام ٢٠١٦، وأن تُعدّ بالتشاور الكامل مع الدول الأعضاء بما في ذلك أقل البلدان نمواً، والمنظمات الإقليمية، والجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة؛

”٢١ - تشدد على أن الشواغل والتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل تستحق إيلاء الاعتبار الواجب لدى إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

”٢٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، يُعدّ بالتعاون مع جميع اللجان الإقليمية، ويشمل إجراء تقييم شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة، في إطار البند المعنون ’العولمة والترابط‘، البند الفرعي المعنون ’التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل‘.“

٣ - وفي الجلسة ٤٠، المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار معنون ”التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل“ (A/C.2/68/L.65)، مقدم من نائبة رئيس اللجنة، وارونا سري دانابالا (سري لانكا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/68/L.35.

- ٤ - وفي نفس الجلسة، وبناء على مقترح من الرئيس، اتفقت اللجنة على عدم تطبيق المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة وشرعت في البت في مشروع القرار [A/C.2/68/L.65](#).
- ٥ - وفي نفس الجلسة أيضا، أبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار [A/C.2/68/L.65](#) آثار في الميزانية البرنامجية.
- ٦ - وفي الجلسة ٤٠ أيضا، أدلى ممثل الأرجنتين، بصفته ميسر مشروع القرار، ببيان صوب خلاله شفويا مشروع القرار [A/C.2/68/L.65](#) (انظر [A/C.2/68/SR.40](#)).
- ٧ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار [A/C.2/68/L.65](#) بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ١٠).
- ٨ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانات ممثلو كل من كولومبيا، وكوستاريكا، وبيلاروس، والاتحاد الأوروبي (انظر [A/C.2/68/SR.40](#)).
- ٩ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار [A/C.2/68/L.65](#)، قام مقدمو مشروع القرار [A/C.2/68/L.35](#) بسحبه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

١٠ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى النتائج التي توصلت إليها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٢٢٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٢٣/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢٠٨/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢١٢/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

وإذ تحيط علماً بالوثائق الختامية للمؤتمرات الدولية بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، التي عُقدت في مدريد في ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧^(١)، وسان سلفادور في ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧^(٢)، وويندهوك في الفترة من ٤ إلى ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨^(٣)، وسان خوسيه في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣^(٤)،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالمؤتمرات الإقليمية بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل التي عُقدت في القاهرة في ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨^(٥)، ومينسك في ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣^(٦)، وعمان في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣^(٧)،

(١) انظر: A/62/71-E/2007/46، المرفق.

(٢) انظر: A/62/483-E/2007/90، المرفق.

(٣) انظر: A/C.2/63/3، المرفقان الأول والثاني.

(٤) الإعلان الصادر عن المؤتمر الرفيع المستوى للبلدان المتوسطة الدخل: دور الشبكات في تحقيق الازدهار، سان خوسيه، كوستاريكا، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

(٥) المؤتمر الإقليمي المعني بتعزيز القدرة التنافسية للبلدان الأفريقية المتوسطة الدخل، القاهرة، ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨.

(٦) المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة في بلدان رابطة الدول المستقلة وشرق أوروبا وجنوبها من منظور البلدان المتوسطة الدخل، مينسك، ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣.

وإذ تشدد على أن من واجب البلدان المتوسطة الدخل أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها، وأن جهودها الوطنية ينبغي أن تُستكمل ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى توسيع نطاق الفرص الإنمائية المتاحة للبلدان المتوسطة الدخل، مع مراعاة ظروفها الوطنية الخاصة،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة أن يكون للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية سمات أساسية عدة منها أن تكون شاملة وطوعية ومقدمة كمنح ومحايدة ومتعددة الأطراف وقادرة على تلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج في مجال التنمية بصورة مرنة وأن يُضطلع بالأنشطة التنفيذية بما يعود بالنفع على البلدان المستفيدة من البرامج، بناء على طلب تلك البلدان ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية،

وإذ تشدد على أنه لا يوجد نهج "واحد يناسب الجميع" فيما يتعلق بالتنمية وعلى ضرورة أن تكون المساعدة الإنمائية التي يقدمها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي قادرة على تلبية مختلف احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج في مجال التنمية وأن تتسق مع خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وفقا لولاياتها،

وإذ تلاحظ أن المعدلات المتوسطة الوطنية التي تستند إلى معايير من قبيل نصيب الفرد من الدخل لا تجسد دائما الخصائص الفعلية للبلدان المتوسطة الدخل واحتياجاتها الإنمائية، وأنه رغم التناقض الملحوظ في مستوى الفقر، فإن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال موطنًا لغالبية الناس الذين يعيشون في فقر ولا تزال أوجه التفاوت قائمة،

وإذ تسلم بأن ارتفاع درجات التفاوت قد يسهم في تقليل منعة البلدان المتوسطة الدخل ويعرقل التنمية المستدامة في العديد من هذه البلدان، وبأن النمو الاقتصادي ينبغي أن يكون مطردا عادلا شاملا للجميع،

وإذ تؤكد أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات خاصة تتعلق بحملة أمور منها إتاحة فرص العمل، وتنويع وتحويل اقتصاداتها، والوصول إلى الأسواق الدولية، وأنه يتعين، في هذا الصدد، استكمال الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة وطنية مؤاتية للتنمية عن طريق تهيئة بيئة عالمية داعمة،

وإذ تسلم بضرورة التوصل إلى فهم أفضل للطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والفقر، وتنوّه بالدور الهام الذي أدته منظومة الأمم المتحدة وينبغي أن تواصل أدائه في هذا الصدد،

(٧) المؤتمر التحضيري الإقليمي للمؤتمر الرفيع المستوى للبلدان المتوسطة الدخل، عمان، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣.

وإذ تعرب عن بالغ القلق من أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تؤثر سلباً بصفة خاصة في التنمية، وإذ تقر بوجود دلائل على حدوث انتعاش ضئيل وبدرجات متفاوتة، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي لا يزال، رغم الجهود الكبيرة المبذولة التي ساعدت على تقليص احتمالات تكبد خسائر شديدة وتحسين ظروف الأسواق المالية واستمرار الانتعاش، يمر بمرحلة حرجية محفوفة بمخاطر هبوط كبير، تشمل اضطراب الأسواق العالمية بشدة وارتفاع معدلات البطالة، لا سيما في صفوف الشباب، ومعاناة بعض البلدان من المديونية، واتساع نطاق ضائقات المالية العامة التي تهدد الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي وتجسد ضرورة إحراز مزيد من التقدم نحو الحفاظ على الطلب العالمي وإعادة توازنه، وإذ تؤكد ضرورة مواصلة الجهود من أجل معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة التي تشوب النظام المالي الدولي، والعمل على إصلاحه وتعزيزه مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن،

وإذ تشير إلى تصميم الدول الأعضاء على تحسين وتعزيز تعبئة الموارد الوطنية والحيز المالي، بوسائل منها، حسب الاقتضاء، تحديث نظم الضرائب وزيادة كفاءة تحصيل الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية ومكافحة التهرب من دفع الضرائب وهروب رؤوس الأموال على نحو فعال، وإذ تكرر تأكيد أنه على الرغم من أن كل بلد مسؤول عن نظامه الضريبي، فمن المهم دعم الجهود الوطنية في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية وتحسين مشاركة الدول والتعاون بينها في معالجة المسائل الضريبية على الصعيد الدولي،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٨)؛

٢ - تقرّ بالجهود التي تبذلها عدة بلدان متوسطة الدخل وبالنجاحات التي أحرزتها على مسار القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك بمساهماتها الكبيرة في التنمية والاستقرار الاقتصادي على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

٣ - تعرب عن القلق لأن بعض البلدان المتوسطة الدخل مثقل بالديون ويواجه تحديات متزايدة فيما يتعلق بقدرته على تحمل الديون في الأجل الطويل؛

٤ - تقر بأن تحديد الثغرات الهيكلية يمكن أن يؤدي إلى تحسين فهم الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل؛

(٨) A/68/265.

٥ - **تطلب** إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يضمن تلبية لمختلف الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل بطريقة منسقة من خلال القيام بجملة أمور، منها إجراء تقييم دقيق للأولويات والاحتياجات الوطنية لهذه البلدان، مع مراعاة استخدام متغيرات تتجاوز معايير نصيب الفرد من الدخل الوطني؛

٦ - **تطلب أيضا** إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما الصناديق والبرامج، وفقا لولاية كل منها، وفي سياق الأطر الاستراتيجية لكل منها وفي حدود ميزانياتها القائمة، تحسين تركيز الدعم الذي يقدمه إلى البلدان المتوسطة الدخل، وتحسين التنسيق وتبادل الخبرات مع سائر المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية في هذا الميدان، حسب الاقتضاء؛

٧ - **ترحب** بتضامن البلدان المتوسطة الدخل مع سائر البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص بالدعم المالي والتقني وفي مجالي نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، الذي توفره البلدان المتوسطة الدخل، لا سيما لأقل البلدان نمواً، من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتؤكد كذلك في الوقت نفسه أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر مكمل للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه، وتدعو في هذا الصدد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى مواصلة جهوده الجارية في سبيل إدراج دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في صلب أنشطته؛

٨ - **تشجع** البلدان المتقدمة، والبلدان النامية التي أعلنت أن بإمكانها القيام بذلك، على اتخاذ خطوات نحو بلوغ الهدف المتمثل في تطبيق مبدأ فتح أسواقها أمام منتجات جميع البلدان في فئة أقل البلدان نمواً دون إخضاعها للرسوم الجمركية أو لنظام الحصص في الوقت المناسب وبصورة دائمة، تماشيا مع إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥؛

٩ - **تسلم** بأهمية القطاع الخاص ودور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مواجهة تحديات التنمية المستدامة في البلدان المتوسطة الدخل وسائر البلدان النامية؛

١٠ - **تسلم أيضا** بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة على صعيد الجهود التي تبذلها لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتشدد في هذا الصدد على أهمية تقديم الدعم الدولي بمختلف أشكاله، على نحو يتسق جيدا مع الأولويات الوطنية من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل، بطرق منها بناء القدرات؛

١١ - تقرّ بأن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال ضرورية لعدد من البلدان المتوسطة الدخل، وأنها تؤدي دورا في مجالات مستهدفة، مع مراعاة احتياجات هذه البلدان ومواردها المحلية؛

١٢ - تقرّ أيضا بأن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي عاملان أساسيان للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع؛

١٣ - تشجع على إيلاء الاعتبار المناسب للتحديات الإنمائية المتنوعة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يواصل فيه أيضا دراسة التحديات التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل في مجال التنمية، بطرق منها إجراء قياسات تأخذ في الاعتبار الطابع المتعدد الأبعاد للفقر والتنمية، ويقدم فيه توصيات ومقترحات ترمي إلى تحقيق تعاون يتسم بالكفاءة والفعالية ويكون أفضل تركيزا وتنسيقا مع البلدان المتوسطة الدخل، وتقرر أن تدرج في جدول أعمالها المؤقت، في إطار البند المعنون "العولمة والترابط"، البند الفرعي المعنون "التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل".